حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية

بحث مقدم من أ.م. د.علي حسين الدوغجي

جامعة بغداد/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة داخل الشركات من خلال ما يجب أن تلتزم به الشركات في إعدادها للتقارير والقوائم المالية وغير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية لتكون شفافة ونزيهة ، ومنح الاستقلال الذي يجب أن يتمتع به المدققين الداخليين من خلال ربطهم بلجنة التدقيق لتقديم خدمات إضافية فضلا عن تقييم أدوات الرقابة أن يقوموا بتقييم المخاطر وتقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بحوكمة الشركات واستقلالية المجلس الإشرافي وهذا سيمكن ويحسن بشكل كبير الجودة الكلية لإعداد القوائم المالية وغير المالية بالجودة والن زاهة وبالتالي الحد من تصرفات الإدارة بالتحايل على القواعد والمبادئ المحاسبية ومن ثم الإسهام في رفع الكفاءة بتقييم المخاطر و توليد القيمة الحقيقية للشركة من خلال تطبيق الحوكمة الرشيدة .

وقد توصل البحث إلى أهم النتائج وهي:-

- إن العديد من معايير المحاس بة له آثار ونتائج اقتصادية كبيرة وتؤثر التقارير المحاسبية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي ، وعليه فان الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها
- تقوم بعض إدارات الشركات بإصدار تقارير مالية قد تتجه إلى منطقة الشبهات ما ب ين عدم المشروعية والغش المكشوف
- نتيجة للتغيرات السريعة في بيئة الأعمال واثر ذلك على الشركات عبر العالم بأسره والمنافسة الدولية فقد استجابت بعض الشركات بتحسين إدارة المخاطر وتحسين الجودة والنزاهة في إعداد التقارير المالية كونها الأساس في اتخاذ القرارات السليمة
- إن رئيس هيئة المديرين في الشركات والذي يؤثر بشكل كبير على عضوية المجلس وعادة يكون هو رئيس المجلس أو الأكثر نفوذا في ترشيح أعضاء المجلس .

ABSTRACT

The Importance of the Corporate of Governances to the Activate the Quality and Integrity of Financial Reports

The study aims at showing the Importance of the Corporate of Governances to the Activate the quality and integrity of financial reports prepared inside the companies through explaining what they should be obliged to in writing the reports and financial and nonfinancial statements according to the international standards of accounting to be transparent and integral. It also aims at giving the independence that the auditors should enjoy through connecting them to an Auditing Commissions to submit additional services in addition to assessing the instrument of control to evaluate risks, give consultations and the services related to the governance and independence of Supervising Council.

That would enable and improve the total quality of the process for external. Consequently, this will stop the fraud of the management on the accounting regulations and rules. Then, it will contribute to the raise of the efficiency of risk assessment and the generation of real value of the company through reaching into wise Corporate of governance.

The research comes up to the following findings:

- Many of the standards accounts have economical effects and results that effects the accounting reports in different sectors. Thus, the accounting practice adopted by the company will affect the equity and the value.
- Some boards of the company issue financial reports that may be directed to the area of confusion between illegality and express fraud.
- Due to the rapid changes in the business environment and the effect of that on the companies around the world entire, as well as the international competition, some companies have responded by improving their risk management policy and improve the quality and integrity in writing financial reports as the basis of taking proper decisions.
- The CEO in the companies, who affects greatly the board members, is usually the chairman and the most dominant in the Council.

مقدمة:-

إن الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي ادت الى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى أثارت مسالة مهمة جدا تتعلق بنوعية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية ، وكان لا بد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات .

فقد برز مفهوم حوكمة الشركات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة في الشركات وبين مديري الفروع التنفيذيين ولجان التدقيق المعينة في مجلس الإدارة أولا والمساهمين واصحاب المصالح ومراقبي الحسابات مع الشركات ثانيا :((Duffy 2004 p.5).

قد يثار التساؤل الآتي:-

إلى أي مدى يمكن ضمان جودة ونزاهة المعلومات المالية بالنسبة للمساهمين باعتبارهم المالكين لأسهم الشركة ومن يتحمل بصورة أساسية أي انعكاس لانحراف المعلومة عن مسارها الحقيقي ؟

لقد بينت الفضائح المالية في بعض الشركات العالمية بان الأنظمة المحاسبية المعمول بها تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب هذه الانحرافات خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها الشركة المعنية.

إن جودة ونزاهة ا لمعلومة المحاسبية وبالتالي صحة الحسابات المعروضة هي انعكاس لفعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة إضافة إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تتطلب توافر أنظمة حوكمة الشركات لتمنع تواطؤ المدققين مع من لهم علاقة ومصالح بالشركة كأعضاء مجلس الإدارة مثلا . إذ إن وجود نظام حوكمة جيد للشركات يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجلس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من اجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري.

لذا فان البحث يتناول المواضيع التالية :-

- منهجية البحث
- نبذة عن نشوء مسائل الجودة المحاسبية
- تحديد المشكلات لنشوء حوكمة الشركات
- جودة التقارير المالية وأهميتها في تفعيل حوكمة الشركات
- الحوكمة وأهميتها للشركات المساهمة
- النتائج والمقترحات

<u>مشكلة البحث</u>:

تتحدد مشكلة البحث الأساسية من ضعف الثقة في جودة ونزاهة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية التي يتم مراجعتها وطرحها في سوق ألأوراق المالية ليسترشد بها جمهور المستثمرين والمتعاملين في تداول الأسهم ، وبالتالي فان الغرض من هذه الدراسة هو كيفية مساهمة حوكمة الشركات في زيادة جودة ونزاهة هذه المعلومات الواردة والمنشورة في التقارير المالية حتى تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ألتأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية العراقية والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية وبالتالي الحصول على المعلومات المحاسبية بالجودة والنزاهة والتي ستؤثر ايجابيا على قرارات المستثمرين وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي وتنشيط سوق العراق للأوراق المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة والمحافظة على استمرارية نجاح هذه الشركات وسمعتها الاقتصادية .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:-

١) تحديد ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات للتعرف على انعكاسات تطبيقها في سوق العراق للأوراق المالية .

٢) ابراز دور حوكمة الشركات في اعداد التقارير المالية بالجودة والنزاهة

منهج البحث

تحقيقا لأهداف البحث ووصولا لبيان اثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ومعرفة تأثير ذلك على سوق العراق للأوراق المالية كمعالجة لمشكلة البحث فانه سيتم الاعتماد على أسلوب الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية بغرض التوصل إلى بعض النتائج المتوخاة من البحث .

نبذة تاريخية عن نشوء مسائل الجودة المحاسبية

في القرن الثامن عشر حفز تشكل الأسواق الرأسمالية على فصل الإدارة عن المالكين مما أتاح لإمكانية السلوك الإداري الانتهازي ، وهذا بدوره خلق سوقا للمدققين المستقبلية (Willet E.R. 1968 pp. 208-214). ولكن مع انهيار السوق عام ١٩٢٩ أدرك الكونكرس الأمريكي أن الظروف الاقتصادية قد لا تتحسن إلى أن يسترد الجمهور الثقة في الأسواق المالية ، وتم إقرار قانون الأوراق المالية عام ١٩٣٣ ثم إصدار قانون بورصة الأوراق المالية عام ١٩٣٤ ، حيث منح قانون بورصة الأوراق المالية (SEC) المسؤولية عن وضع معايير للتقارير المالية وبدأ بإصدارها عام ١٩٣٧ ، وقد طلبت المعايير من كافة الشركات العامة أن يكون لديها مدقق مستقل والذي يشهد في كل عام على عدالة التقارير المالية للإدارة أمام حملة الأسهم ويشير إلى أية انحرافات عن القواعد المحاسبية المقبولة وفقا لإجراءات وممارسات التدقيق المتعارف عليها .(General Accepted Auditing Standards (GAAS) .

قام حملة الأسهم ولحماية مصالحهم بتعيين ممثلين عنهم على شكل مجلس إدارة ، والذي يتولى مسؤولية الالتقاء والإشراف على إدارة ورعاية مصالحهم كما وتم لاحقا تأسيس
(لجنة التدقيق) كوسيطة بين مراقب الحسابات والإدارة ، وتتألف لجنة التدقيق من مدراء مستقلين فضلا عن مدير التدقيق الداخلي، وذلك لإضافة الجودة والنزاهة على التقارير المالية للإدارة ، فهي بمثابة ضابط ارتباط بين عمليات التدقيق الداخلي ومراقب الحسابات .

بعد الحرب العالمية الثانية برزت موجة من فضائح الأعمال مع التركيز على فشل المحاسبة والتدقيق في منع هذه المشكلات ، فقد كشفت تحقيقات الكونكرس الأمريكي الدور المزدوج الذي لعبته شركات التدقيق كمدقق مستقل ومستشار إداري لبعض عملائها من الشركات ، مما خلف مخاو ف حول النزاهة والجودة المحاسبية لعملية إعداد التقارير المالية (AAA) Financial Accounting Standards Committee (2001 pp.373-386)

وفي سبعينات القرن العشرين عندما اندمجت الشركات داخليا ومع شركات في بلدان أخرى أو طورت عملياتها في الخارج وفي ذلك احتاجت شركات التدقيق الكبيرة أيضا لان تنمو بشكل دولي من اجل المحافظة على حصتها السوقية ، فان تكتل شركات التدقيق لم يقتصر على الشركات الدولية ولكن في داخل الولايات المتحدة . حيث حدث الكثير من التكتلات وطورت شركات التدقيق الرئيسية نظم حوافز والتي ركزت ع لى النمو في قاعدة عملائها وحصولها على أعمال جديدة من خلال نموها السريع والكبير وقدرتها في المحافظة على خدمات ذات جودة عالية .

وعبر السنوات أصبحت مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) الأمريكية المعيار لكافة الأمم الأخرى . وتنشأ الشفافية المتزايدة للقوائم المالية من تزايد متطلبات الاعتراف والإفصاح في (GAAP) وكذلك تزايد متطلبات إعداد التقارير المتكررة وفي الوقت المحدد
(Levitt,A. 1998 p.79-82)

وفي نطاق بيئة إعداد التقارير المالية الأمريكية خطط المدراء للمكافئات النقدية وكذلك معظم خيارات الأسهم التي تقوم على نتائج محاسبية ، وهذا ما جعل القوائم المالية بؤرة لإستراتيجية الإدارة لتعظيم الثروة وفي هذه اللعبة فان المدراء يحاولون إخفاء نشاطاتهم المعززة للثروة و / أو إخفاقاتهم الإدارية من خلال التلاعب في التقارير المالية (Bloedorn, & Chingos 1991) و(Inttner ,Larcker & Rajan 1997 pp 231-255)

<u>تحديد المشكلات لنشؤ حوكمة الشركات</u>

بدأ من مجالس الإدارة وكيفية وصول أسماء مدراء المجالس للاقتراع ، فان رئيس هيئة المديرين (CEO)(Chief Executive Officer) يؤثر بشكل كبير على العضوية في المجلس وعادة يكون هو رئيس المجلس أو يكون الشخص الأكثر نفوذا في ترشيح أعضاء المجلس والذي يتحكم بأجندة اجتماعات المجلس (Davis 1996 p.154-159)

إن تأثير الإدارة العليا على تكوين المجلس يبدو مخالفا للحوكمة الفعالة وهذا ما يثير التساؤل لماذا تكون الإدارة في مثل هذا الموق ع المهم في مجلس الإدارة ؟ ولماذا يرشح رئيس هيئة المديرين (CEO) الإفراد للخدمة مع المجلس الإشرافي؟

خيارات وحوافز كتمان الأخبار السيئة

فضلا عن المشكلات في استقلالية مجلس الادارة فانه في الحقيقة إن أعضاء المجلس يتم تعويضهم وباستمرار بخيارات أسهم والتي تحفز على عدم مواجهة النكسات في إدارة الشركة ، فإذا تمكنت الإدارة من إيجاد طرق للتستر على أمر ، فانه يتم تأجيل هذه النكسات للمستقبل حيث يمكن لهذه الأمور أن تتحسن .

فان الخيارات التي تمارس حاليا والتي بطريقة أخرى يمكن أن تصبح عديمة القيمة يمكن أن تتحقق ، ما هو نوع الحوافز الذي تخلفه الخيارات (Options) للمجلس الإشرافي في مجال الحوكمة ؟ وكيف يمكن لخيارا ت الأسهم القابضة التي يمكن أن تصبح عديمة القيمة عند الكشف عن أنباء سيئة أن تجعل مج لس الشركة يدافع عن الشفافية والإفصاح الكامل في إعداد التقارير المالية ؟ هذا هو واقع الحوكمة في عالمنا اليوم وهو يقدم الفرصة للمشكلات في نظامنا الرقابي .

الاحتيال والأخطاء والتلاعب بالنتائج المالية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الشركات في الدول المتقدمة بمهنة التدقيق الداخلي ونتيجة لما يلاحظه المستثمرون والدائنون عن عدم فعالية مراقبو الحسابات أو لجان التدقيق حيال حالات الاحتيال والأخطاء المادية أو التلاعب والإغفال المادي وغيرها التي حدثت في الآونة الأخيرة والفضائح المالية وانهيار العديد من الشركات الأمريكية مثل " شركة الطاقة Enron وشركة الاتصالات Worldcom وشركة Zerox ، كل ذلك أدى إلى أن يتم تحديد المسار الذي يجب أن يتم إتباعه لتحسين عملية الحوكمة بشكل عام والمحاسبة والتدقيق بشكل خاص .

إن الجهات التي يمكن أن تشرع بتغييرات لتحسين نقاط الضعف في هذه الحوكمة والمحاسبة والتدقيق تشمل هيئة الأوراق المالية (SEC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الذي صمم لبناء الثقة في السوق وقد دفع ذلك إلى صدور قانون

(Sarbanes Oxley) عام ٢٠٠٢ الذي اوجب على الشركات ومهنة المحاسبة جملة م تطابات تتعلق بالافصاح والشفافية وبالرقابة الداخلية وبمسؤولية مجلس الادارة وفرض اجراءات صارمة ، مما ولد التفكير لدى المعنيين بمهنة المحاسبة بتكوين نظام انذار امني مبكر من شانه ان يحفظ امن المعلومات وسلامتها كما وان والمعيار الأمريكي (SAS 99) وتعليماته الجديدة التي سوف تؤثر على معظم الشركات وتلك التعليمات المقترحة من قبل سوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE) والمتمثلة بالمتطلبات الجديدة الواجب توافرها بوظيفة التدقيق الداخلي (Hillison 2004 p.3).

ترى(SEC) بشكل واضح افتقار الأسواق المالية للثقة الاجتماعية في الإشراف على التقارير المالية ومع ذلك فقد فشلت في إظهار قدرتها على تعيين أعضاء المجلس الإشرافي على المحاسبة القانونية خلال الفترة المعنية.

جودة ونزاهة التقارير المالية في تفعيل حوكمة الشركات

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتص ال بالإطراف المهمة بأنشطة الشركة ، فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج ، فالقوائم المالية تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للشركة .

وتعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي فضلا عن عوامل اخرى مثل كفاءة تشغيل وجودة تصميم نظام المعلومات المحاسبي المؤتمت كما وان جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على اضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق اهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التاكد المصاحبة لاتخاذ مثل تلك القرارات ، ولكي تمتاز تلك المعلومات بالجودة فانها يجب ان تتصف بالخصائص الاتية:

الفعالية والكفاءة والسرية والكمال والوفرة والالتزام والاعتماد على المعلومات (الموثوقية ، والموضوعية والحيادية وتمثيلها بصدق للاحداث الاقتصادية).(O Brien 2003 p.16).

وطالما ان جزء اساسي من البحث ينصب على القوائم المالية فان الباحث سوف يتناولها بالتفصيل كون الشركات ملزمة باعدادها بالجودة والنزاهة وهي :-

أولا : قائمة الدخل (Income Statement)

وهي التي توفر معلومات للنتيجة النهائية أو المقياس النهائي للأداء الاقتصادي للشركة ومع ذلك فانه ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية أصبح هناك بعض مصادر التغيير في القيمة الصافية للملاك (بخلاف الاستثمارات الإضافية للملاك أنفسهم أو التوزيعات المقررة لهم) تتم خارج قائمة الدخل ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها إن أرباح إعادة التقييم لا تمر على قائمة الدخل وإنما ترحل مباشرة إلى حقوق الملكية ونتيجة لذلك لا تستطيع قائمة الدخل أن تكشف عن مجموع التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الشركة خلال فترة معينة .

يعتبر المستثمرون الدخل السابق للشركة أهم وأكثر المؤشرات فائدة لتقدير الإيرادات المستقبلية وكذلك الأداء المستقبلي ، كما أن الدائنين يأملون من خلال دراسة قائمة الدخل أن يتعرفوا على قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لتسديد الالتزامات (على الرغم من إن قائمة التدفقات النقدية توفر مثل هذه المعلومات).

ومن ناحية أخرى فان قائمة الدخل تساعد المستخدمين على تحديد خطر (درجة عدم التأكد) عدم تحقيق تدفقات نقدية معينة ، فالمعلومات عن المكونات المختلفة للدخل (الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر) تمكن المستخدم على سبيل المثال من تقدير اثر التغير في الطلب على منتجات الشركة على الإيرادات

والمصروفات وبالتالي مدى التأثير على الدخل ، كذلك فان المستخدم يمكن أن يستفيد من الفصل بين الأداء التشغيلي والجوانب الأخرى للأداء في الشركة والتي توضحها قائمة الدخل ، فالعمليات التشغيلية هي عادة الوسائل الأساسية لتوليد الإيراد ثم النقدية وبالتالي فان هذه العمليات المستمرة والمنتظمة يكون لها عادة أهمية اكبر من نتائج الأنشطة والإحداث غير المتكررة .

كما تستخدم قائمة الدخل من قبل إطراف أخرى غير المستثمرين والدائنين فيمكن للعملاء استخدام هذه القائمة في تحديد قدرة الشركة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة ، كما تستخدم الحكومة قوائم الدخل للشركات في صياغة السياسات الضريبية والاقتصادية ، وبالمقابل فان هناك محددات على قائمة الدخل منها :-

إن الاقتصاديين يرون بان قائمة الدخل لا تحوي على البنود التي تساهم في نمو الشركة وتطورها ومنها الدخل المعنوي (الرفاهية) والذي يعرف على انه مقياس للزيادة في صافي الثروة نتيجة لعوامل وصفية ، مثل قيمة الخبرة وقيمة التعليم وغيرها. ويدرك المحاسبون إن الاعتراف بمثل هذه العوامل قد يكون مفيدا ولكن المشكلة في كيفية قياسها.

والمحدد الآخر هو إن قياس الدخل يتأثر بالطرق المحاسبية المستخدمة مثل طرق الاندثار وكذلك يتأثر قياس الدخل في ظل ظروف التضخم والتغيرات في القيمة السوقية للأصول.

بصفة عامة يرى الباحث بان على المحاسبين الاعتراف بالإيراد عند تحققه بالكامل ولكن يجب النظر إلى القياس بشكل عام وقياس الأصول بشكل خاص بحيث يتوفر صفات الملائمة والموثوقية للمعومات المحاسبية .

ثانيا: قائمة المركز المالي (الميزانية) Balance sheet

إن الغرض من إعداد الميزانية هو ع رض الوضع المالي للشركة ، فهي تصور أصول الشركة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين. وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس :-

١ -تقييم هيكل رأس المال

٢ -تقدير درجة السيولة والمرونة المالية للشركة

فللحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فانه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة الشركة ومرونتها المالية ، وتعبر السيولة عن مقدار الوقت الذي يتوقع مروره قبل أن يتحقق أصل معين أو يتحول إلى نقدية أو قبل أن يسدد التزام معين . وتعتبر المرونة المالية على قدرة الشركة على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكنها الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة . ولكن هناك محددات على الميزانية وهي:-

إن الميزانية لا تعكس القيمة الجارية للشركة وذلك بسبب استخدام المحاسبون أساس التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والالتزامات ، وكذلك الأحكام والتقديرات الشخصية للعمر الإنتاجي للأصول وتحديد قيمة الاندثار ، وعلاوة على ذلك فان الميزانية تستبعد العديد من البنود ذات القيمة المالية للشركة والتي لا يمكن تسجيلها بصورة موضوعية ، مثل قيمة الموارد البشرية والمهارات الإدارية والتفوق البحثي والسمعة وغيرها . كذلك إن الاختلافات في المعالجات المحاسبية بين الدول والتي تؤثر على الميزانية بشكل واضح .

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية Cash flow

وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ تلك النشاطات كما يلي:

١ -النشاطات التشغيلية : وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في الشركة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية .

٢ -النشاطات الاستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية

٣ -النشاطات التمويلية : وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الشركة .

والهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية تزويد معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة وتوفر معلومات حول الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ويشير معيار المحاسبة الد ولي رقم ٧ والذي يبين متطلبات قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها ، بان المنافع المدركة عند عرض قائمة التدفقات النقدية بالاقتران مع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتمثل بما يلي :-

١-تقدم معلومات حول الهيكل المالي للشركة (ويتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون) وقدرة الشركة بالتأثير على مبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع المتغيرات في الظروف والفرص المتاحة

٢-تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية لتقييم التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملاك في الشركة .

٣-تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين الشركات المختلفة نظرا لتحييد آثار اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة .

رابعا :قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Changes Equity

اوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ الشركات بإعداد قائمة الـتغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى ويجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي :-

أ -صافي الربح أو الخسارة

ب بنود الدخل والمصاريف الواجب الاعتراف بها حسب معايير المحاسبة الدولية

ج–إجمالي الدخل والمصاريف للفترة الجارية محسوبا عن طريق الفرق بين البند (أ) والبند (ب) بحيث يتم تفصيل ما يعود للقابضة وما يعود للأقلية

د– اثر التغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحاسبية وحسبما هو مطلوب في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨

كما يمكن إظهار البنود التالية في قائمة حقوق الملكية:

١) العمليات الرأسمالية مع المالكين
٢) رصيد الإرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة
٣) تقسيم محتويات قائمة التغير في الملكية بين الفئات المختلفة من حملة الأسهم بحيث يظهر التغير لكل فئة من رأس المال ورأس المال الإضافي والاحتياطات .

خامسا : الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية : Notes Of the Financial Statement

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها إذ إن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تل ك القوائم ، وبحسب معيار المحاسبة الدولي فان الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية :–

- تقديم معلومات عن الاسس والسياسات المحاسبية من قبل الشركة في إعداد القوائم المالية
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ الما لي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية ، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

ويؤكد المعيار الدولي رقم ١ على أهمية أسلوب عرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بحيث تقدم بأسلوب منتظم طالما كان ذلك ممكنا أو عمليا ، كما يجب الربط المرجعي (Cross-Referenced) بين كل بند في صلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية .

وبحسب نفس المعيار الدولي فان طبيعة المعلومات التي تعرض من خلال الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تتكون أما :

١ ـ معلومات إضافية أو تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.
٢ ـ معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية .
٣ ـ معلومات إضافية لم ترد أية بنود تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة . كما ويتطلب المعيار الدولي افصاحات أخرى في الإيضاحات وتشمل معلومات عن :–

١)- مبلغ توزيعات أرباح الأسهم المقترح توزيعها أو المعلن عن توزيعها قبل التصريح بإصدار القوائم المالية والتي لم يتم المصادقة عليها م ن الجهة المخولة بذلك (الهيئة العامة) خلال الفترة وحصة السهم من تلك التوزيعات.

٢)- مبلغ أية إرباح أسهم ممتازة تراكمية لم يتم الاعتراف بها .

٣)- تفصح الشركة عما يلي إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية:-

أ- بلد إقامة الشركة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان المكتب المسجل.

ب-وصف لطبيعة عمليات الشركة وعملياتها الرئيسية.

ج-اسم الشركة القابضة والشركة القابضة النهائية للمجموعة.

٤) كما يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحق ة أو المحتملة حيث تواجه الشركات أحيانا أحداثا قد تؤثر على أدائها أو مركزها المالي لكن لا يمكنها الإفصاح عنها في القوائم المالية ومثل هذه الح الات يكون من حق المستثمرين معرفة هذه المعلومات بأقصى سرعة ممكنة.

مما لاشك فيه إن العديد من معايير المحاسبة له نتائج واثار اقتصادية كبيرة ، وتشير النتائج الاقتصادية إلى اثر التقارير المحاسبية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي ، ومن هذا المفهوم فان المم ارسات المحاسبية ألتي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها كذلك ، وعليه فان اختيار الطرق أو الأساليب المحاسبية يؤثر على عملية اتخاذ القرار وليس انعكاسا لنتائج تلك القرارات فقط .(شرويدر وآخرون ٢٠٠٦ ص ٤٤)

ورغم الجهود المستمرة لتضييق نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ومحاولة تحديدها ، فان النقاد يرون إن الإدارة تتمتع بقدر كبير من الحرية في اختيار الإجراءات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية للشركة وتتركز هذه الانتقادات حول موضوعين هما :-

- إن تعويضات ومكافئات المدراء ترتبط في ال غالب بالأرباح المقررة عنها لذلك تميل الإدارة إلى تبني المبادئ المحاسبية التي تزيد الايرادات الحالية وتخفض المصروفات.
- إن قيمة الشركة في السوق تتحدد بسعر أسهمها وهذه القيمة تتأثر كثيرا بتقديرات الإرباح الربع سنوية من قبل المحللين الماليين ، ويخشى المديرون من إن عدم مقابلة تقديرات الأرباح هذه سيؤدي إلى بيع أسهم الشركة ومن ثمة انخفاض قيمتها في السوق .

وقد أشار (Levit **) إلى هذه القضايا وفي اعتقاده بان التقارير المالية تتجه إلى " منطقة الشبهات ما بين عدم المشروعية والغش المكشوف " وبالتالي شكلت لجنة تداول الأ وراق المالية لجنة مهام خاصة (لإدارة الإرباح) Earning Management بهدف كشف التشوهات المحاسبية وقد وافقت بعض الشركات سلفا

** الرئيس السابق للجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية

وبشكل طوعي على إعادة هيكلة قوائمها المالية كنتيجة لهذه الجهود الجديدة من قبل لجنة تداول الأوراق المالية . (شرويدر وآخرون ٢٠٠٦ ٤٤و٤٧) .

أصدرت اللجنة الخاصة بعملية التقرير المالي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة ١٩٩٤ تقريرا بعنوان " تحسين التقرير عن الأعمال مع التركيز على العميل ، مقابلة احتياجات المستثمرين والدائنين من المعلومات" وقد أوصى هذا التقرير بتوسيع أنواع المعلومات التي تفصح عنها الشركات ، وطور نموذجا للتقرير عن الأعمال تعتقد اللجنة إن المستخدمين يحتاجون إليه لتقييم مخاطر استثماراتهم ، وقد تكون هذا النموذج من العناصر العشرة التالية:-

١- القوائم المالية والافصاحات المرتبطة بها.

٢-البيانات التشغيلية على المستويات العليا ومقاييس الأداء التي تتخذها الإدارة لتسير أعمالها .

٣- أسباب تغيير البيانات المتعلقة بالأداء والبيانات المالية والتشغيلية وهوية وماضي الاتجاهات الأساسية.

٤- بيان بالفرص والمخاطر بما في ذلك تلك الناتجة عن الاتجاهات الأساسية .

٥- خطط الإدارة بما في ذلك عوامل النجاح الأساسية .

٦- مقارنة أداء الأعمال الفعلي بالفرص والمخاطر وخطط الإدارة التي سبق الإفصاح عنها.

٧- معلومات عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتعويضات وحملة الأسهم ألاساسين والعمليات والعلاقات بين الأطراف ذات الصلة .

٨- الأهداف العامة للشركة وإستراتجيتها.

٩- نطاق ووصف الأعمال والممتلكات .

١٠- اثر هيكلية الصناعة على الشركة.

واستجابة لهذا التقرير وللتقرير الصادر عن جمعية إدارة الاستثمار والبحث والذي تناول آراء المحللين الماليين حول حالة التقرير المالي ، فقد اصدر مجلس مع ايير المحاسبة المالية (FASB) دعوة للتعليق سنة ١٩٩٦ وكان السؤال الذي تناولته هذه الدعوة هو "هل يجب على مجلس معايير المحاسبة المالية أن يوسع أنشطته خارج القوائم المالية والافصاحات المرتبطة بها لتشمل أنواع المعلومات التي يجب إدراجها في نموذج شامل للتقرير عن الإعمال ؟ وقد كانت نتائج الدعوة إلى التعليق مختلطة ومع ذلك قرر المجلس القيام بمشروع بحثي حول التقرير عن الأعمال وتكون هذا المشروع من لجنة توصية وسبع مجموعات عمل حيث تقوم لجنة التوصية بتقديم الإرشادات لمجموعة العمل وقد اخذ المشروع في الاعتبار أنواع ا لمعلومات (بالإضافة إلى القوائم المالية) التي توفرها الشركات للمستثمرين وطرق توفير مثل هذه المعلومات ووسائلها في ذلك وقد لاحظ المجلس إن هناك جزءا كبيرا من العمل يتم عن طريق الفرقاء بالمجلس من معدين ومستخدمين ومدققين للقوائم المالية وأكاديميين .

أما مجموعات العمل السبع فهي مسئولة عن البحوث الأساسية وكشف الحقائق ضمن المشروع وعمل بعضها على تحديد الممارسات الحالية للافصاحات الاختيارية عن معلومات الأعمال في بعض الصناعات بما لا تتطلبه مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

وتعمل مجموعات أخرى على طرق التنسيق بلجنة تداول الأوراق المالية لتقليل التكراروالإطناب وتدرس أيضا الأنظمة المالية لتوزيع المعلومات الكترونيا.

وتشمل الانشطة التي تقوم بها مجموعات العمل التي تم انجازها إلى الآن ما يلي :-

١- تحديد الممارسات الحالية في ثماني صناعات فيما يتعلق بالإ فصاح الاختياري لأنواع المعلومات مثل البيانات التشغيلية ومقاييس الأداء والمعلومات التنبؤية والمعلومات الأساسية (خلفية كاملة) عن الشركة ، ومعلومات أيضا عن الأصول غير الملموسة والتي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية .

٢- إيجاد طرق للتنسيق بين المبادئ الم حاسبية المقبولة والمتعارف عليها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة تداول أوراق المالية لإزالة أي تكرار أو تضارب وتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد (موحد).

٣- دراسة الأنظمة الحالية لإيصال المعلومات الكترونيا وتحديد انعكاسات التقنية على التقرير ع ن مشروعات الأعمال.

وقد درست لجنة التوجيه نتائج أعمال مجموعات العمل واعتمدتها ، وقد تم نشر نتائج العمل المذكورة في تقرير مكون من ثلاثة مجلدات وهي متاحة مجانا على الموقع الالكتروني لمجلس معايير المحاسبة المالية .

من العرض والتحليل السابق يتبين لنا إن التقارير والقوائم المالية المعدة بصورة جيدة ونزيهة ستظهر اثر العلاقات بين الأطراف المختلفة أي التأثير المتبادل بين الشركة والمجتمع والحوكمة خاصة لو كانت هذه التقارير والبيانات المالية قد دققت بعناية كبيرة ، حيث أن مصادر واستخدام الأموال (قائمة المركز المالي) وتوزيع عائد هذه الأموال (قائمة الدخل) ثم استمرارية الشركة من خلال تحقيق الكفاية (توزيع المنافع) والفاعلية (خلق المنافع) لكل الأطراف المشاركة والمستفيدة .

<u>حوكمة الشركات وأهميتها للشركات المساهمة</u>

شهدت المحاسبة في بداية الألفية الأولى أزمة فضائح مالية بدأتها شركة (Enron) حيث كانت أسهمها تباع بتاريخ ٢٠٠١/١/١ بما يزيد عن ٩٠ دولار للسهم الواحد وقد استخدمت الشركة بما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر حيث استخدمت هذه الوحدات بدرجة عالية من التعقيد والتطور ، وقامت برسملتها ليس فقط مع تنوع أصولها الثابتة والتزاماتها بل إلى جانب أدواتها المالية ألمشتقه المعقدة جدا وأسهمها والالتزامات ذات الصلة بها إضافة إلى إن العمليات المالية أصبحت أكثر تعقيدا ، ويبدو إن الشركة حولت كذلك أصولها التي تعاني من مشاكل وكانت قيمتها تنخفض كما هو الحال في حالة بعض مرافق الطاقة في الخارج أو بعض عملياتها أو أسهمها في شركات فاشلة إلى الوحدات ذات الأغراض الخاصة ونتيجة لذلك ظلت خسائر هذه الأصول بعي دة

عن دفاترها ، ولتعويض المستثمرين في هذه الشركات عن تحملهم للمخاطر ، تعهدت الشركة بإصدار أسهم إضافة إلى أسهمها ، ومع انخفاض قيمة أصول هذه الشركات بدأت شركة (Enron) في تحمل التزامات اكبر بإصدار أسهم إضافية وهكذا، فقد أزادت المسالة تعقيدا مع انخفاض قيمة أسهم الشركة . وفي ٢٠٠١/١٠/١٦ أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث وعلى أثرها انخفضت قيمة السهم إلى ٣٣ دولار وتوالت خسائر الشركة وفي ٢٠٠١/١١/١٢ أعلنت الشركة عن خسائرها التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار وانخفض أيضا سعر أسهمها إلى ما يقارب ٨ دولارات وفي ٢٠٠١/١٢/٢ تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس .

وقد حدثت سلسلة من حالات الفشل المالي وفشل التدقيق حيث شملت شركات (Health South) و (World Com) و (Tyco) والتي ترجع لمجموعة من الأحداث. ونتيجة لذلك تم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات ثم شرع قانون(Oxley) عام ٢٠٠٢ الذي صمم لبناء الثقة في السوق المالي .

<u>تعريف الحوكمة</u> :

عرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي حوكمة الشركات بأنها " عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإداراتها بواسطة لإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر ، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة لتحقيق فعالية الوكالة(IIA 2003 p.5).

تهدف الحوكمة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف وهي :-

١ -تعظيم أداء الشركات.

٢ -وضع الانظمة الكفيلة بتجنب أو على الأقل تقليل الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا .

٣ -وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها.

٤ -وضع أنظمة يتم بموجبها القيام بإدارة الشركة وفقا لهياكل تحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات (مجلس الإدارة والمساهمين) .

٥ -وضع القواعد والإجراءات الكفيلة والضرورية المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيقا لأهداف الحوكمة للشركات.(توفيق ٢٠٠٥ ص٥) و(Greet,2004 p.292-301)

لقد عملت مؤسسة التمويل الدولية (Institute of International Finance) جاهدة على إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات توفر كفاءة تنظيمية ورقابية للشركات وأجهزة مختصة للإشراف على متابعة الأسواق وذلك بالارتكازعلى دعامتين هامتين هما الشفا فية والإفصاح ووجود معايير محاسبية سليمة . (Marrison & Forester 2008p.2-3).

أثارت هيئة النزاهة العراقية ووسائل الأعلام موضوع الاختلاس والهدر في المال العام ، وتلافيا أن يمتد ذلك إلى الشركات المساهمة والتي سيتم استقدامها لبناء العراق والسماح بإنشاء شركات كبيرة فيرى الباحث

ضرورة إصدار تشريعات مماثلة إلى قانون (Oxley) للتأكيد على أهمية انتهاج آليات دورية سريعة لإحداث الإفصاح والشفافية الفاعلة للشركات المساهمة ، وكذلك إيجاد تشريعات جديدة للجان التدقيق الداخلي في الشركات وبتشكيلها من أعضاء اغلبهم مستقلين لمتابعة أعمال التدقيق بكل حيادية ومنطقية مطلقة .

خصائص حوكمة الشركات

تمتاز حوكمة الشركات بعدة خصائص وهي : (إبراهيم ٢٠٠٥ ص ٣٠-٣١)

١ -تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم قيمتها السوقية

٢ -المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة.

٣ -التأكيد التام على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية لإعمال الشركات.

٤ -تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارات الشركات والأطراف الأخرى.

٥ -العمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة.

٦ -العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد المالي والإداري.

٧ -توفير الحماية المطلوبة لأموال المستثمرين والمقرضين من المخاطر التشغيلية والمالية .

٨ -تجنب مظاهر سوء استخدام الموارد الإنتاجية التي تتصف بالندرة النسبية.

٩ -ضرورة تفعيل مسؤوليات كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

١٠-تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي وإحداث نقلة في أنشطته من مجرد التأكيد على الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة الفاعلة بالتنبؤ بسلوك الأداء المستقبلي لأي شركة.

١١-معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة .

ويرتبط نظام حوكمة الشركات بمجموعة من الدعائم والمرتكزات الأساسية التي يوفر وجودها م قياسا لجودة الحوكمة في أي شركة ،وموثوقيته في ظل إطار من الممارسات والقواعد ، ومن هذه الدعائم والمرتكزات ما يلي:(الوردات ٢٠٠٥ ص ١٤٦-١٤٨) و(Erik & Stijn 2003 p. 8)

أ-الهيكل التنظيمي:-

يكفل وجود هيكل تنظيمي دقيق لأي شركة فعالية وموثوقية نظام الحوكمة ويرافق ذلك ضرورة التوزيع العادل للمسؤوليات وتوضيح الإطار العام لحدود الصلاحيات وإجراءات تفويضها ، كما يحدد أسس اختيار الأشخاص الكفوئين لكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة وحدود كل من الوا جبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم مع التركيز على نطاق الصلاحيات التي يتمتعون بها

ب- الإفصاح والشفافية:

وهو يمثل مقياسا هاما لمدى فعالية وكفاءة وموثوقية نظام الحوكمة في أي شركة ، لان العدالة في توزيع المعلومات الصحيحة والواضحة والكاملة في الوقت المناسب لكل طرف له علاقة بالشركة يعزز من مدى الثقة بنظم إدارة الشركات والية توجيه العاملين فيها ومراحل اتخاذ القرارات ، ويبين مدى القدرة على إدارة التفاعل في

الشركة استنادا إلى المعلومات التي تم الإفصاح عنها بالتقارير والبيانات المالية السنوية والأسس المحاسبية المتبعة ، وتقارير التدقيق مع قياس الأداء والانجاز الخاص بالتوجهات والخطط المستقبلية لمعرفة مدى تحقيقها لأهدافها واستراتجياتها المتبناة .

ج- نظم الضبط والرقابة :

إن التفاعل الداخلي والتقييم المستمر لعناصر الحوكمة الداخلية يكون بهدف العمل على الارتقاء بجودة وفعالية وموثوقية هذا النظام . إن أدوات الضبط والتطوير الذاتي تساهم في ضبط جودة هذا النظام ، وتشمل مفاهيم الرقابة الذاتية كلا من التدقيق الداخلي ولجان التدقيق وإدارة المخاطر والموازنات العامة . وتبحث جميع المفاهيم السابقة كيفية قياس الأداء المحاسبي ومحاسبة المسؤولين وبما يرتبط مباشرة بكل من مفهومي المساءلة والمسؤولية من حيث تحمل صاحب القرار لتبعات قراراتهم ومعاقبة كل مقصر عن سوء الإدارة ، وتوضيح كيفية اتخاذ الإجراءات التصحيحية لذلك .

د- البنية الأخلاقية:

تعني الحوكمة بقيم الشركة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك المثالي المطلوب منها ، وتتجسد القيم الأخلاقية لدى المتعاملين مع نظام الحوكمة في مراعاة حقوق كافة الأطراف من ذوي العلاقة وأصحاب المصالح المختلفين وضرورة الاعتراف بها من حيث المساواة والاستقلالية التامة لكل من الإدارة ال عليا ومجلس الإدارة في الشركة متناسين أي تأثير أو نفوذ أو هيمنة مطلقة لسلطة اتخاذ القرارات بما يدعم التقليل من التضارب في المصالح والانتقال بها من المستوى الشخصي إلى المستوى العام ، وهذا مما يؤدي إلى تفعيل الدور الرئيس للحوكمة في الشركة وتعزيز ثقة الأطراف من ذوي العلاقة وأصحاب المصالح المختلفة فيها .

و- الأنظمة والتشريعات القانونية :

هذه الدعامة أو الركيزة مهمة في تدعيم البنية العامة للحوكمة وذلك من خلال تفاعل الإطار العام لعناصر هذا النظام والمتابعة المستمرة لمخرجاته لما يحكم السلوك التفاعلي ل هذه العناصر المختلفة للحوكمة . إن هذه الأنظمة والتشريعات تكون ملزمة لحدود عناصر هذا النظام وأطره العامة مما يوفر مجموعة من الأدوات اللازمة لتعزيز الممارسة العادلة والشاملة لحقوق جميع الأطراف اللذين لهم مصالح في الشركة ويتضمن تحديدا واضحا لأنظمة السلوك الداخلي في الشركة.

ز- الأسواق التنافسية:

تعطي الأسواق التنافسية مفهوما للفرص المتكافئة للجميع في العمل على دعم واستمرارية أنشطة الشركات وتعزيز أعمالها ، حيث تبين معطيات الأسواق التنافسية أهم الضرورات والإرشادات للحفاظ على استمرارية الشركة وقوة طرح منتجاتها وخدماتها للعمل على البقاء في هذه الأسواق وعدم الخروج منها .

يرى : ٢٠٠٤ (Tina,D.) و (Fennema,M.G.)و (Phillip.)و (Hillison,W.)

بان قانون (Oxley) قد اثر بنقطتين أساسيتين:-

<u>الأولى</u>: تأثير التشريع الجديد على الإبلاغ المالي .

الثانية: مدى جودة الإبلاغ المالي بعد التشريع بالمقارنة بالسابق.

– فيما يخصى التشريع الجديد فقد توصلوا إلى ما يلي:–

١) أصبح الجميع يركز على الأخلاقيات والدقة المحاسبية وذلك بالبحث عن طواقم الإدارة والدقة المحاسبية في نفس الوقت كانتقاء الموظفين الذين يتمتعون بأخلاقيات وخبرات جيدة .

٢) ظهور آليات جديدة تحث على التفاني بالعمل والنزاهة حيث قامت بعض الشركات بتوزيع بعض الملصقات على موظفيها تحثهم على النزاهة وأداء الواجب بإتقان ، وبعض الشركات قامت بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم وطمأنتهم بتوصيل المعلومات دون خوف من طائلة المسؤولية .

٣) التركيز على جودة الدخل انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة للج ان التدقيق بمسائلة أصحاب المناصب العليا بالشركة عن كل صغيرة وكبيرة ، فلقد بدأت الإدارة تلجأ إلى الحذر بشكل كبير عند منح الائتمان أو تغيير أي من الطرق المحاسبية .

٤) التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد، حيث بدأ ظهور تحسن على الآلية التي تدير بها الشركة ال مخاطر خوفا من المسائلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.

– أما مدى جودة الإبلاغ المالي بعد التشريع الجديد، فقد توصلوا إلى:

إن إدارات الشركات قد أولت اهتماما أكثر من السابق بإدارة الحسابات ، وأصبح أصحاب المناصب العليا أكثر موضوعية بما يخص الحسابات حيث يتم التركيز على استخدام المعايير المحاسبية بحذافيرها ، واللقاءات التي تعقدها لجنة التدقيق مع أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين أصبح لها اثر كبير على إرغام الشركة بتوظيف أشخاص على خبرة عالية بمعايير المحاسبة وذلك لتجنب اعتماد الشركة على آراء المد ققين الخارجيين في العديد من المواضيع المحاسبية وبهذا سوف يقلل استخدام المحاسبة الإبداعية من قبل الشركة .

ويرى (Eugene A. Imhoff , Jr. 2003) إن قانون (Oxley) صمم لبناء الثقة في السوق ومن المتوقع إن هناك بعض الفقرات ضمن القانون قد تكون غير فعالة بدرجة متساوية بسبب إن الاستجابة المحكومة ستفشل في تناول المشكلات الأساسية في المحاسبة والتدقيق والحوكمة ، وفي ضوء ذلك يرى إن على هيئة الأوراق المالية (SEC) أن تبادر في تحسين بعض مشكلات نظام الحوكمة وذلك بإجراءات منها :–

١ -منع رئيس هيئة المديرين (CEO) أو أي مدير سابق إلى الحالي في الإدارة العليا من العمل كرئيس لمجلس الإدارة أو من المشاركة بأية طريقة ترشيح المدراء أو أن يكون مسئولا عن وضع أجندة المجلس ومتطلبات الاجتماع .

٢ -منع كافة المدراء من الخارج من حيازة خيارات أسهم في أي شركة هم أعضاء في مجلس إدارتها .

٣ –وباستثناء واحد (رئيس هيئة المديرين أو غيره) ليكون مجلس الإدارة يتألف من مدراء خارجين ممن لم يتم استخدامهم أو كان لهم علاقات عمل هامة مع الشركة أو المدراء في إدارتها العليا .

٤ -وضع متطلبات التعليم المستمر لكافة أعضاء المجلس من الخارج والدعوة إلى ٣٠ ساعة دراسة برامج معتمدة كتعليم مستمر ممول من قبل الشركة سنويا .

ويرى الباحث إن المقترحات أعلاه ستذهب بعيدا في تعزيز الاستقلالية والكفاية لمجالس إدارات الشركات وان يمثل بشكل أكثر فعالية مصالح حملة الأسهم . كما إن اشتراط التعليم المستمر قد يساعد المدراء في إن يواكبوا بيئة الأعمال سريعة التغيير لكون هذه المتغيرات قد تعزز من قدرة مجالس الشركات على دعم الحوكمة ، لأنها تتناول قضيتان ترتبطان بالحوكمة هما :-

أ) إن الإدارة تؤثر كثيرا على تكوين وتصرفات مجالس الشركات.

ب) إن أعضاء مجالس الشركات غير كفوئين أو / و مستقلين بما يكفي لمنع السلوك الإداري الانتهازي على حساب حملة الأسهم .

النتائج:-

تأسيسا على ما سبق فان الباحث قد توصل إلى النتائج آلاتية:-

١- نتيجة التغيرات السريعة في بيئة الأعمال واثر ذلك على الشركات عبر العالم بأسره والمنافسة الدولية فقد استجابت الشركات بتحسين إدارة المخاطر وتحسين الجودة والنزاهة في إعداد التقارير المالية كونها الأساس في اتخاذ القرارات السليمة.

٢- تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج .

٣- تزايد الطلب على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لضمان الحصول على تقارير وقوائم مالية على درجة عالية من الجودة والنزاهة، خاصة بعد إن صدرت تقارير من قبل بعض الشركات اتجهت إلى منطقة الشبهات ما بين عدم المشروعية والغش المكشوف .

٤- إن العديد من معايير المحاسبة له نتائج وأثار اقتصادية كبيرة وتؤثر التقارير المالية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي وعليه فان الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها كذلك .

٥- إن رئيس هيئة المديرين في الشركات هو ألذي يؤثر بشكل كبير على عضوية المجلس وعادة يكون هو رئيس المجلس أو الأكثر نفوذا في ترشيح أعضاء المجالس .

٦- هنالك عدم ثقة في الإشراف على التقارير المالية المعدة والمنشورة في الأسواق المالية من قبل بعض الشركات

٧- إن التقارير والقوائم المالية المعدة بصورة جيدة ونزيهة ستظهر اثر العلاقات بين الأطراف المختلفة أي التأثير المتبادل بين الشركة والمجتمع والحوكمة ، خاصة لو كانت هذه التقارير والبيانات قد دققت بعناية كبيرة .

٨- أن أهم سبب لانهيار شركة (Anron) هو استخدامها بما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة بدرجة عالية من التعقيد بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر.

٩ -حوكمة الشركات توفر إشراف من قبل أصحاب المصالح على المخاطر وإدارتها ومراقبتها بالتأكيد على الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر

١٠ -إن البنود التشريعية لحوكمة الشركات الصادرة من مؤسسة التمويل الدولية توفر كفاءة تنظيمية ورقابية للشركات كما وتتطلب وجود أجهزة مختصة للإشراف على متابعة الأسواق وذلك بالارتكاز على دعامتين أساسيتين هما : (الشفافية والإفصاح)و(وجود معايير محاسبية سليمة).

١١- التركيز على جودة الدخل انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة للجان التدقيق بمساءلة أصحاب المناصب العليا بالشركة عن كل صغيرة وكبيرة .

التوصيات:

من خلال النتائج أعلاه يوصي الباحث بالاتي :-

١) أن تتولى هيئة الأوراق المالية في العراق إصدار تعليمات بشأن إفصاح الشركات المساهمة والمدرجة في السوق عن:-

أ - مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد التقارير والقوائم المالية

ب -مدى إذعان الشركات لمتطلبات الحوكمة بعد أن يتم إصدار تشريع حوكمة الشركات بقانون

ج-مدى الالتزام بتشكيل لجنة تدقيق

د- وضع إجراءات صارمة وجزائية بالنسبة للشركات التي تقدم قوائم مالية مضللة

هـ- الإفصاح عن أية بيانات ومعلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في القوائم المالية ، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية

٢) منح الاستقلال الذي يتمتع به موظفي التدقيق الداخلي لإمداد الإدارة ولجنة التدقيق بالتقييم المستمر لعمليات إدارة المخاطر المرافقة لأنظمة الرقابة الداخلية وتدقيق المعلومات المالية وغير المالية ومدى الإذعان للسياسات والإجراءات والقوانين المعمول بها .

٣) لتوفير إطار وقواعد ممارسة جيدة للحوكمة في الشركات العراقية يوصي الباحث بالاتي :-

أ- وجود هيكل تنظيمي يكفل التوزيع العادل للمسؤوليات ويحدد الإجراءات والصلاحيات لكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

ب- تفاعل نظم الضبط والرقابة الذاتية المستمرة لكل من التدقيق الداخلي ولجان التدقيق وإدارة المخاطر.

ج- تجسيد القيم الأخلاقية لدى المتعاملين مع الحوكمة بمستوى عال من السلوك المثالي المطلوب.

المراجع العربية

١ إبراهيم ،محمد عبد الفتاح " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة سبتمبر ٢٠٠٥

٢ توفيق، محمد شريف " حوكمت الشركات الأهمية والمبادئ والمصطلحات القاهرة ٢٠٠٥ www.infotechaccountants.com

٣ الوردات، خلف عبد الله ، التدقيق الداخلي في ضل حوكمة الشركات ، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ٢٠٠٥

٤ شرويدر، ريشارد و كلاك ، مارتل ، وكاثي ،جاك نظرية المحاسبة تعريب كاجيجي ، خالد على احمد و فال ، إبراهيم ولد محمد . دار المريخ / السعودية ٢٠٠٦

المراجع الأجنبية

1- (AAA) Financial Accounting Standards Committee .SEC "Auditor Independence Requirements .Accounting Horizons 15 Dec.2001

2-- Bloedorn , J.D. and P.T. Chingos "Executive Pay and Company Performance (Scottsdale, Arizona, American Compensation Association 1991

3- Davis, G.f.: The Significance of Board Interlocks for Corporate Governance. Corporate Governance 4 July 1996

4-Duffy, M.N.", Corporate Governance and Client Investing "Journal of Accountancy, Jan. 2004

5-Erik, B. and Stijin, C. "Corporate Governance, and Enforcement 19, 2003 Jun: www .Rru.worldBank.org.

6-Eugene A. Immhoff, Jr. University of Michigan Business School www.imhoff@umich.edu.

7-Greet H., Business Goals and Corporate Governance Asia Pacific Business Review, vol 10, no 3-4 spring –summer 2004 www.ingentaconnect.com

8- Hillison, W., Fennema, M.G., Tina, D. & Phillip, Z. “Changing Corporate Cuure, Journal of Accountancy, March 2004

9-(IIA) The Institute of Internal Auditor “Standard for the Professional Practices of Internal Auditing: Altamonte spring Florida, www. theiia.org.com. 2003

10- Ittner, C.D., D.F., Larcker and M.V. Rajan, "The Choice of Performance Measures in Annual Bonus Contracts" The Accounting Review 72 April 1997

11-Levitt, A.: The Importance of High Quality Accounting Standards "Accounting Horizons 12 March 1998

12 -Marrison and Forester .Corporate Governance www.iflr.com. Measuring Intangible Assets and Intellectual Capital - an Emerging Standard 1997

www.intelegen.com
13-O Brien ,James A., Introduction to Information systems essential for E-business Enterprise ,11 th ed. Mc Graw- Hill / Irwin N.Y. USA 2003
١٤-Willet, E.R. Fundamentals of Securities
Markets (N.Y.) Appleton-Century –Crofts 1968